خصائص الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة على مواقع الشركات (دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية)

تاريخ الإرسال 2019/4/21 — تاريخ القبول 2019/9/1

د. سلمان محمد الديراوي(*) — د. محمد تلالوه(†)

الملخّص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الخصائص المتمثلة في حجم وربحية، وسيولة، وعمر، وطبيعة نشاط الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة على مواقع الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية للعام 2016م، والبالغ عددها (48) شركة، وكذلك إلى أي مدى تقوم هذه الشركات بالإفصاح عن معلوماتها المالية المنشورة على مواقع الشركات. وبناءً على ذلك تم إعداد جدول لفحص الإفصاح يشتمل على (26) بنداً، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب تحليل المحتوى في هذه الدراسة، أيضاً تم إجراء عمليات التحليل الإحصائي اللازمة للوصول إلى النتائج حيث كان أبرزها أن (94.6 %) من الشركات تمتلك موقعاً إلكترونياً، وأن مستوى الإفصاح على المواقع الإلكترونية لهذه الشركات مرتفع نوعاً ما، كما أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لحجم وربحية وطبيعة نشاط الشركة في مستوى الإفصاح، وفي المقابل عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لسيولة وعمر الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية. وبناءً على النتائج توصي الدراسة بالاهتمام بالبنود التي كانت نسبة الإفصاح عنها متدنية، والعمل على زيادة نسبة الإفصاح عنها، حيث بلغت أعلى نسبة إفصاح (93.75%) وذلك للبند رقم (15) المتعلق بمجلس الإدارة، كما توصي الدراسة باستخدام وسائل التكنولوجيا المتطورة في الشركات الفلسطينية المسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: سوق فلسطين، الأوراق المالية، الشركات المسجلة، الإفصاح، البورصة.

(*) -أستاذ مشارك، تخصص اقتصاد، جامعة القدس المفتوحة – فلسطين.
(†) أستاذ مساعد، تخصص محاسبة، جامعة القدس المفتوحة – فلسطين.

Company Characteristics and their Impact on the Level of Disclosing Financial in Information Published on their Websites: An Applied Study on the Companies Listed in Palestine Securities Exchange

Abstract

This study aims to identify the impact of the characteristics, profitability, liquidity, years of operation and the nature of the company's activity on the level of disclosure of financial information published on the websites of 48 Palestinian public shareholding companies listed in Palestine Securities Exchange in 2016, and its (48) company In addition, the study aims to identify the extent to which these companies disclose their financial information published on their websites. The researchers prepared a table of 26 items to examine the disclosure. The analytical descriptive approach and content analysis were followed in this study. A statistical analysis was conducted to produce the findings. The key findings of the study show that 94.6% of the companies have websites with high level of disclosure. The findings also show a statistically significant impact on the size, profitability and nature of the companies' activity in the level of disclosure. In contrast, there is no statistically significant impact on the liquidity and years of operation of the companies on the level of disclosure of financial information. Based on the findings, the researchers recommend paying attention to the items which scored low in order to get them disclosed highly. The highest percentage of disclosure was 93.75% for item 15 related to board of directors. The study also recommends using the developed technologies in companies listed in Palestine Securities Exchange.

Keywords:

Palestine market, securities, listed companies, disclosure, exchange.

1- مقدمة

تتصف بيئة الأعمال الحديثة المرتبطة بالتطورات التكنولوجية بالسرعة والشفافية والحاجة للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، وذلك من خلال الوصول إلى تحليل التقارير والقوائم المالية للإفصاحات المختلفة الخاصة بالشركات المدرجة بالبورصات العالمية، وهذا يسهم في مساعدة مستخدمي البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية الرشيدة، كما تتميز هذه الدراسة بأنها تقدم بيانات مالية ذات جودة عالية وممثلة للواقع، يمكن المجتمع الخارجي من التمييز بين الشركات من حيث مصداقيتها المالية، وستقوم الدراسة بكشف عيوب الشركات محل الدراسة ومتغيراتها، ووضع الأسس والتوصيات الملائمة، من خلال تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في الشركات المسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

2-مشكلة الدراسة وأسئلتها

بعد صدور نظام الإفصاح المعدل عن هيئة سوق رأس المال الفلسطيني لعام 2012م، والذي يلزم الشركات المسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية بإنشاء موقع إلكتروني لكل شركة يتم من خلاله نشر كافة المعلومات والتقارير والوثائق الخاصة بها، وسوف تحاول الدراسة فحص ما يلزم لتكون درجة الإفصاح عالية المصداقية، من خلال المتغيرات المستقلة (حجم الشركة، وربحيتها، وسيولتها، وعمرها) وأثرها على المتغير التابع – مستوى الإفصاح، وعليه تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر خصائص الشركات على مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة على مواقع الشركات المسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يوجد مواقع إلكترونية للشركات المساهمة العامة في فلسطين للإفصاح من خلالها عن المعلومات الخاصة بهذه الشركات؟
2. هل يوجد أثر لمدى استخدام المواقع الإلكترونية في الإفصاح عن المعلومات المالية الصادرة عن الشركات المسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
3. هل يوجد أثر لحجم الشركة وربحيتها وعمرها وسيولتها في مستوى الإفصاح عن المعلومات على المواقع الإلكترونية؟

3- أهداف الدراسة

أ. التعرف إلى مدى وجود مواقع إلكترونية للشركات المساهمة العامة في فلسطين تفصح من خلالها عن المعلومات التي تهم المستثمرين.

ب. التعرف إلى مدى استخدام المواقع الإلكترونية في الإفصاح عن المعلومات المالية الصادرة عن الشركات المسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

ت. التعرف إلى مدى تأثير العوامل (حجم الشركة، وربحية الشركة، وسيولة الشركة، وعمر الشركة، وطبيعة نشاط الشركة) في مستوى الإفصاح عن المعلومات على المواقع الإلكترونية، وفحص دلالات الفروق في هذه العوامل.

ث. الوصول إلى بعض النتائج والتوصيات التي قد يستند إليها الباحثون في إجراء دراسات مستقبلية.

4- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على الإفصاحات المالية وغير المالية للتقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية على المواقع الإلكترونية.

وقد استثمرت الدراسة مُعدي التقارير المالية والحسابات الختامية والقائمين على مهنة المحاسبة للمساعدة في تقديم بيانات مالية ذات جودة عالية وممثلة للواقع، وأيضا الجهات الرقابية من باحثين ومحللين ماليين وأسواق مالية وغيرهم، وبما يُسهم في مساعدة مستخدمي البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، كما تكمن أهمية الدراسة في أنها قد تمثل إضافة جديدة للدراسات المحاسبية السابقة.

5- فرضيات الدراسة

الفرضية الفرعية الأولى ($H0_1$): من خلال تحليل الفرضية الفرعية الأولى باستخدام الانحدار الخطي المتعدد تبين أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\propto \leq 0.05$) لحجم الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية، وذلك في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

الفرضية الفرعية الثانية($H0_2$): من خلال تحليل الفرضية الفرعية الثانية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد تبين أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\propto \leq 0.05$) لربحية الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية، وذلك في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

الفرضية الفرعية الثالثة($H0_3$): من خلال تحليل الفرضية الفرعية الثالثة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد تبين أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\propto \leq 0.05$) لسيولة الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية، وذلك في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

الفرضية الفرعية الرابعة($H0_4$): من خلال تحليل الفرضية الفرعية الرابعة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد تبين أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية

(∝≤0.05) لعمر الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية، وذلك في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

الفرضية الفرعية الخامسة($H0_5$): من خلال تحليل الفرضية الفرعية الخامسة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد تبين أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (∝≤0.05) لطبيعة نشاط الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية، وذلك في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات التي تم اقتراحها بصيغة الفرضية الصفرية (H0) وذلك بناء على مشكلة الدراسة وأسئلتها:

الفرضية الرئيسية (H0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (∝≤0.05) للعوامل مجتمعة والمتمثلة بـ(حجم الشركة، وربحية الشركة، وسيولة الشركة، وعمر الشركة، وطبيعة نشاط الشركة) في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية، وذلك في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

1-6 أنموذج الدراسة

إعداد الباحثين و بناء على دراسة **(Weil,D&vid,2002)**

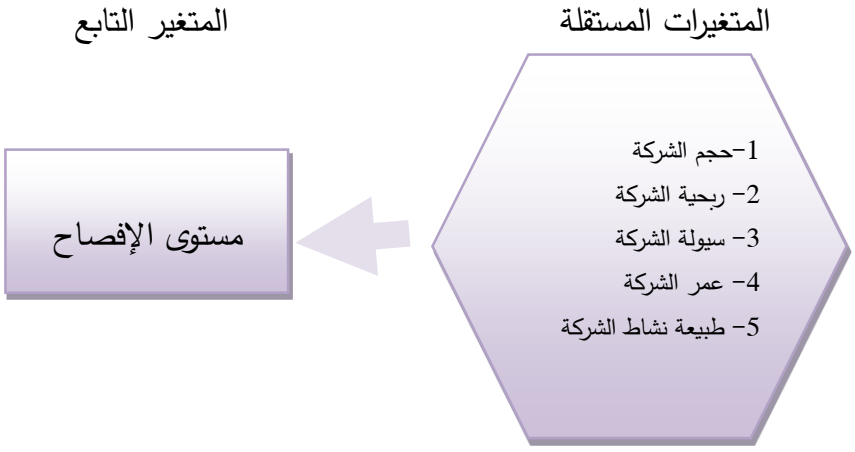

الإطار النظري والدراسات السابقة

1 مقدمة

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة لاعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، فقامت لجنة معايير المحاسبية الدولية (ISC) التي سميت فيما بعد "مجلس معايير المحاسبة الدولية "(ISB) بإصدار ثلاثة معايير خاصة بالإفصاح، تمثلت في المعيار رقم (1) (عرض البيانات المالية)، والمعيار رقم (24) (إفصاحات الأطراف ذات العلاقة)، والمعيار رقم (30) (الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة)، الذي حل محله المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)، والذي سرى تطبيقه على البيانات المالية بعد الأول من كانون الثاني عام 2007، وكذلك المعيار الدولي رقم (32) والمعيار الدولي رقم (39)، وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع معايير المحاسبية الدولية الأخرى، تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض، والإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير (مطر والسويطي، 2012).

2-2 مفهوم وطبيعة الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة

برز مبدأ الإفصاح مع ظهور الشركات المساهمة، فأوجب عليها الإفصاح عن نشاطاتها المالية بشكل دوري، عبر تقارير مالية تكشف عن أعمالها وأرباحها، وكل ما يتعلق بقوائمها المالية، بهدف الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي أثرت على الشركة خلال الفترة **(حنان، 2009)**.

ويقصد بالإفصاح على وجه العموم (العلانية الكاملة)، وهو إحدى أهم وظائف المحاسبة، وتستلزم عرض القوائم المالية العائدة لفترة محاسبية حالية وأخرى سابقة لمقارنتهما، أما في المحاسبة، فيقصد بِه أن ُتظهر القوائم المالية جميع المعلومات

التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات بطريقة سليمة (**الجعبري، 2014**).

2-3 أشكال الإفصاح المحاسبي

يقسم الإفصاح المحاسبي بحسب درجة إلزامه إلى قسمين (**متولي، 2007**):

1- الإفصاح الإجباري (Mndtory Disclosure): وهو الإفصاح الذي تتطلبه المعايير المهنية والقوانين والأنظمة المعمول بها في دولة ما، حيث تقوم عدة جهات مهنية ورقابية وحكومية بإلزام الشركات المساهمة بالإفصاح عن المعلومات في تقاريرها المالية.

2- الإفصاح الاختياري (Voluntry Disclosure): هو أن تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات ليست ملزمة بالإفصاح عنها من أي جهة، وهو الإفصاح الذي يزيد عن متطلبات الإفصاح الإجباري.

ويقسّم الإفصاح المحاسبي من حيث القدر الملائم من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها إلى (**حنان،2009**):

أ. الإفصاح الكامل (Full Disclosure): يقصد به الإفصاح الشامل عن كل المعلومات والتفاصيل التامة والدقيقة دون انتقاص، ويعد هذا النوع من الإفصاح ذا أهمية؛ لأنه يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ويستلزم الإفصاح الكامل أن تقوم الشركة بتصميم وإعداد القوائم المالية ذات الغرض العام بشكل يعكس بدقة وموضوعية جميع الأحداث والحقائق المالية (الجوهرية) التي أثرت على الشركة خلال الفترة.

ب. الإفصاح الكافي (dequte Disclosure): يشير الإفصاح الكافي إلى توافر الحد الأدنى الواجب الإفصاح عنه من معلومات في القوائم المالية التي يطلبها مستخدمو القوائم، ويعد هذا النوع الأكثر استخداما في المنظمات المهنية.

ج. الإفصاح العادل (Fir Disclosure): يستوجب الإفصاح العادل الموازنة والمساواة بين احتياجات الأطراف المالية، إذ يتم إخراج القوائم المالية والتقارير دون محاباة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، بمعنى أن الإفصاح العادل يعد مطلباً أخلاقياً ينبغي على مدقق الحسابات أن يتحلى بهِ.

د. د- الإفصاح الوقائي (Preventive Disclosure): ويطلق عليه (الإفصاح التقليدي) ويهدف إلى حماية المجتمع المالي، وبصفة خاصة المستثمر العادي، وبالتالي يجب أن تكون المعلومات المالية قد تم الإفصاح عنها بأعلى درجة ممكنة من الموضوعية والحياد والعدالة **(جابر، 2005)**.

لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل؛ لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين. في الواقع العملي وبعيداً عن التحيز لا بد من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة.

2-4 الإفصاح المحاسبي المعدل (الإفصاح الإكتروني)

تماشياً مع التطورات التكنولوجية الهائلة، وتوظيفاً لتلك الميزات التي توفرها تلك التطورات، فقد عمد عدد كثير من الشركات إلى إنشاء مواقع خاصة بها على الشبكة العنكبوتية؛ لتكون بمثابة النافذة التي تطلّ من خلالها على أعضائها وزبائنها، وبوابة للدخول إلى نشاطاتها وتعاملاتها المالية، حيث تقوم الشركة بنشر كل البيانات أو بعضها

والمعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بها في موقعها الإلكتروني الذي يستفيد منه مستخدمو القوائم المالية من مستثمرين وموظفين ودائنين وعملاء، للحصول على المعلومات التي تهمهم، حيث تقوم الشركة بتحديث هذه المعلومات على موقعها باستمرار. وقبل الخوض في تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لا بد من التمييز بين هذا المفهوم وبين مفهوم المحاسبة الإلكترونية. إذ إن هناك خلطاً بين المفهومين من قبل الكثير من العاملين في مهنة المحاسبة والمستخدمين لمخرجات المحاسبة خصوصاً في الدول النامية. لذلك لا بد من التعريف بكلا المفهومين **(مهدي ومحمود، 2010)**.

فإن مصطلح "المحاسبة الإلكترونية" يعني تنفيذ المهام المحاسبية التقليدية والبحث المحاسبي والمجالات التعليمية للمحاسبة من خلال الحاسب الآلي ومختلف مكونات الشبكة الدولية للمعلومات (المواقع الإلكترونية) **(توفيق، 2005)**.

أما الإفصاح المحاسبي الإلكتروني: فقد عرّفها (السليم، 2006) بأنها نشر قوائم التقارير المالية والإيضاحات، والهوامش، وتقارير المدققين الخارجيين، وتقارير الإدارة، وأية تقارير أخرى مهمة؛ لفهم محتويات القوائم المالية على الشبكة الدولية للمعلومات (المواقع الإلكترونية)، وهذه القوائم والتقارير قد تكون فصلية أو سنوية، كما أن بعض البيانات المالية والوصفية يتم الإفصاح عنها آنياً.

2-5 مزايا وعيوب الإفصاح على المواقع الإلكترونية

يمتاز الإفصاح الإلكتروني بما يأتي (**والي، 2013**) :

1- يحقق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تخفيضاً لكلفة التقارير الورقية (الطباعة والنشر والتوزيع).

2- يحقق الإفصاح الإلكتروني إمكانية الوصول غير المقيد للبيانات عالمياً.

3- يوفر الإفصاح الإلكتروني حواراً معلوماتياً دائماً، ومستمراً، ومشتركاً بين الشركة والمستخدمين، الأمر الذي يجعل المعلومات متوفرة خاصة لتلبية احتياجاتهم الخاصة للمعلومات.

4- يسمح الإفصاح الإلكتروني لمتخذي القرار بالوصول إلى بيانات محددة لمختلف البدائل المتاحة أمامهم (الشركات المختلفة) بسرعة وجهد أقل، وإجراء المقارنات اللازمة، وكذلك معالجة تلك البيانات مسبقاً باستخدام الحاسوب. حيث تسمح متصفحات المواقع الإلكترونية بالبحث السريع عن بيانات وتفاصيل محددة في الوقت الذي كان يتطلب الحصول على تلك البيانات وقتاً وجهداً أكثر.

5- إمكانية عرض البيانات بالوسائل السمعية والمرئية، كما يمكن للمستخدمين تحميل المعلومات والبيانات إلى حاسباتهم الشخصية لإجراء التحليلات الخاصة بهم في وقت لاحق.

ويعاب على الإفصاح الإلكتروني ما يلي **(محمد، 2013)**:

أ. زيادة تكلفة الإفصاح الإلكتروني عن المنافع التي يمكن أن يحققها (كلفة عمل موقع إلكتروني وكلفة تحديث وصيانة الموقع).

ب. بالنسبة للمنشأة هناك مخاطر نظم المعلومات المرتبطة بالنظم الداخلية للمنشأة مثل الدخول غير المصرح به، وتعديل أو حذف محتوى البيانات، بالإضافة إلى الحمل الزائد من المعلومات والذي قد يزيد من حاجة المستخدم.

ج. عدم توفر ضوابط الأمن الكافية للبيانات والضوابط المعروضة لمستخدمي التقارير الإلكترونية، فهناك مخاطر عدم التحقق من هوية المنشأة. فقد تكون البيانات المفصح عنها على الموقع الإلكتروني تعود لمنشأة أخرى أو حتى منشأة وهمية، هذا إلى جانب مخاطر أخرى متعلقة بخصوصية وأمن البيانات التي يقوم

المستخدمون بتداولها إلكترونيا مثل كلمات المرور وغيرها من المعلومات الشخصية.

د. صعوبة الوصول إلى التقارير من الصفحة الرئيسة للشركة من قبل الموظفين وأصحاب المصالح.

هـ. صعوبة التنقل من صفحة إلى صفحة عبر المواقع الإلكترونية، لذلك هناك حاجة إلى دقة تصاميم الصفحات الإلكترونية لمساعدة المستخدم.

2-6 الإفصاح في سوق فلسطين للأوراق المالية

اهتمت سوق فلسطين للأوراق المالية منذ نشأتها بمواكبة التطورات العالمية، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح، فكان قانون رقم (12) للعام (2004) ، والذي يلزم الشركات المدرجة بالإفصاح عن بياناتها المالية السنوية والمرحلية، كما ألزم الشركات بالإفصاح عن أية معلومات قد تؤثر على ربحية الشركة أو مركزها المالي، بالإضافة إلى مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العمومية العادية وغير العادية. ثم تبع ذلك قانون رقم (1) للعام (2012) والذي يهدف إلى رفع مستوى الإفصاح وتوفير جميع المعلومات للمتعاملين في قطاع الأوراق المالية، حيث ألزم القانون الشركات المدرجة بضرورة إنشاء موقع إلكتروني للشركة يتضمن كافة المعلومات والتقارير التي تهم المستثمرين، كما تم تعديل تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق المال عام (2004) ليشمل الإفصاح عن (البوجي ،،2015):

1- المكافآت والرواتب والمنافع لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

2 – سياسة الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية.

3- الإفصاح في التقرير السنوي عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان ومسؤوليتها وصلاحيتها.

4 – قيام الشركة بإنشاء موقع إلكتروني خاص بها يتضمن كافة المعلومات والبيانات والتقارير التي تهم المستثمرين.

2-7 الإفصاح الإلكتروني في فلسطين

شهد عام 2015م تطوراً هاماً، حيث أعلن سوق فلسطين للأوراق المالية عن انطلاق نظام "إفصاحاً إلكترونياً"، يعني بالإفصاح عن البيانات المالية، ويوفر بيئة تداول شفافة بما يخدم المستثمرين، وسيعمل على توحيد المسميات المحاسبية المستخدمة من قبل الشركات المدرجة، حيث بلغت تلك المسميات نحو (1700) مسمى، ويتوقع اختزالها لتصل إلى (500) مسمى، بالإضافة إلى تطوير نظام " إفصاح" في سوق فلسطين للأوراق المالية يتلاءم مع الأنظمة العالمية (XBRL) (**البوجي ، 2015**.).

2-8 الدراسات السابقة

أ. دراسة (تلالوه ، 2018) بعنوان: " العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح على عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية المنشورة على المواقع الالكترونية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين لعامي 2008 و2015، ومعرفة العوامل التي لها تأثير في مستوى الإفصاح.

ولتحقيق أهداف الدراسة بُنيَ مؤشرٌ لقياس مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الفلسطينية. وخلُصتِ الدراسة إلى أنّ ثمةَ تبايناً في مستوى الإفصاح في الشركات الفلسطينية؛ فكان في عام 2008 ضعيفاً؛ لأن متوسط الإفصاح لم يتجاوز عن (25%)، وهي نسبة منخفضة نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة، بينما في عام 2015، كانت النسبة (51%) أي أقل من المتوسط.

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، المتمثلة بعدد أعضاء مجلس الإدارة، وعمر الشركة، وإجمالي الأصول، وفي مقابل ذلك، لم تجد الدراسة فروقاً في مستوى الإفصاح تبعاً لنوع القطاع الاقتصادي للشركة. ومن جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن للمساقات التي تطرحها الجامعات والأبحاث دوراً كبيراً في تعزيز درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ب. دراسة (الحنتولي، 2015) بعنوان: "تحليل مواقع الإفصاح الإلكتروني وأثرها على القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر كل من بيانات العمل والتطلعات المستقبلية وخلفية الشركة والأصول غير الملموسة والملائمة وعمر الشركة، كبنود غير مالية في مستوى الإفصاح على شبكات المواقع الإلكترونية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وانتهجت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي من خلال البحث على المواقع الإلكترونية، وشملت الدراسة جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي عن عام 2014 التي بلغت 71 شركة. وتبين من خلال تحليل المعلومات التي جمعت عن الشركات الصناعية، أن 45.07 % من الشركات الصناعية تمتلك مواقع إلكترونية، وحددت الدراسة 105 من البنود المالية وغير المالية التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركات الصناعية على المواقع الإلكترونية. وتوصلت الدراسة إلى أن 50 % من الشركات الصناعية التي تمتلك مواقع إلكترونية تفصح عما نسبته20%، بينما لم تحقق أي من عينة الدراسة مستوى إفصاح تجاوز80%. وتفاوت مستوى الإفصاح للبنود غير المالية، حيث يعد نوع الشركة الأكثر تأثيراً في الإفصاح بنسبة بلغت 28.4% بينما تعد التطلعات المستقبلية الأقل تأثيرا على مستوى الإفصاح بنسبة بلغت 4.2%.

ج. دراسة (عبد الجليل وأبو نصار ، 2014) بعنوان: "العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري للتقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. ويتأثر مستوى الإفصاح بقناعات ورغبات الإدارة، وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية، والمنافع المتوقعة منه، والمخاطر المرتبطة به. ويتحدد مستوى الإفصاح استناداً إلى تكلفة إعداد البيانات، ومدى استخدامها من ذوي العلاقة، ومدى استفادة المنافسين منها. ولمناقشة هذه العوامل تم تصميم استبانة، ووزع منها (82) استبانة على عينة عشوائية من الشركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية والخدمية، المدرجة أسهمها في سوق عمان المالي. وقد استبعدت المؤسسات المالية من الدراسة لاختلاف طبيعة أعمالها. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) لِكل عامل من العوامل المؤثرة الواردة في البحث. كما أظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في أثر تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية تبعاً لنوع النشاط. وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً وجود علاقة موجبة (49.4%) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين أثر تلبية حاجات مستخدمي البيانات المحاسبية وأثر المنافع المتوقعة.

د. دراسة (Mryni , 2014) بعنوان:

"Testing the Requirements vilbility for Disclosure nd Trnsprency in Finncil Reporting for Corporte Governnce in Emerging Mrket Economies: The Cse of Irqi Listed Firms"

هدفت الدراسة إلى اختبار الإفصاح، والشفافية في إطار المبادئ الدولية لحوكمة الشركات والانعكاسات المحاسبية في إعداد التقارير المالية للشركات في اقتصاد الأسواق الناشئة. واستخدمت التقارير المالية لـ (34) شركة مدرجة في الفترة الواقعة بين 2008 – 2011، وتم تحديد (20) عنصرا لقياس مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لهذه الشركات، ووزعت هذه العناصر على (3) مجموعات هي: المعلومات عن الشركة، ومعلومات عن مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والمعلومات المالية والمحاسبية. و بينت النتائج أن توافر المتطلبات المادية من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة العراقية منخفض، وكان هناك تأثير كبير على أنواع أنشطة الشركة في توفر المتطلبات المادية للإفصاح والشفافية أيضا.

هـ. دراسة (Shrm, 2013) بعنوان:

"**Web-bsed Disclosures nd Their Determinnts**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الإفصاح الإلكتروني في البنوك التجارية المدرجة في بورصة نيبال. وقد تم عمل قائمة فحص للإفصاح الإلكتروني مؤلفة من (50) عنصر والهدف من هذه القائمة تحديد مستوى الإفصاح. وقد وجدت الدراسة أن مستوى الإفصاح الإلكتروني يمثل (49.58%) من قائمة فحص الإفصاح، كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية في البنوك واستقلالية الإدارة وحجم البنك من المحددات التي لها تأثير على مستوى الإفصاح الإلكتروني. أوصت الدراسة بأن يتم عمل دراسات مستقبلية تتناول فحص الإفصاح في القوائم المالية السنوية المنشورة عبر المواقع الإلكترونية، وأن تشمل تلك الدراسة كافة القطاعات في البورصة وزيادة حجم عينة الدراسة، وأيضاً أن يتم عمل دراسات مستقبلية تظهر أثر

الحوكمة على الإفصاح الإلكتروني. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المهنية بتنظيم الإفصاح الإلكتروني.

و. دراسة (عبابنه، 2013) بعنوان: "العوامل المؤثرة في الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية المتعاملة طبقا للشريعة الإسلامية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الإفصاح الاختياري لدى الشركات المتعاملة طبقاً للشريعة الإسلامية في بورصة عمان، واختبرت أثر العوامل المتعلقة بحجم الشركة، وملكية الشركة، ونوع القطاع، وحجم الشركة والتدقيق، والرفع المالي، على مدى الإفصاح الاختياري لهذه الشركات، حيث شملت عينه الدراسة (28) شركة، وقد غطت الدراسة الفترة الواقعة ما بين عامي 2010–2011 وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح الاختياري للشركات الإسلامية والشركات الأخرى بلغ (42.9%) و (43.6%) على التوالي، كما أظهرت الدراسة أن حجم وملكية الشركة هي من أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات المتعاملة طبقاً للشريعة الإسلامية.

ز. دراسة (المطيري، 2012) بعنوان: "العوامل المؤثرة في مستوي الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية".

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التي تميز الشركات التي لها مواقع إلكترونية، وتلك التي ليس لها مواقع إلكترونية، وكذلك اختبار العوامل المسببة للاختلاف في مستوى الإفصاح حيث طبقت على جميع الشركات المساهمة العامة الكويتية البالغة 202 شركة عام 2011، وقد قام الباحث باختبار العديد من العوامل المؤثرة على مستوى

الإفصاح للشركات التي لديها مواقع إلكترونية من خلال عمل قائمة فحص الإفصاح، والتي اشتملت على (16) بنداً للمعلومات الواجب توافرها عبر المواقع الإلكترونية واتبع الباحث المنهج الوصفي الناتج عن أسلوب تحليل المحتوى. وجدت الدراسة أن (77%) من الشركات الكويتية لها مواقع إلكترونية، وأن حجم وسيولة وربحية الشركة له تأثير إيجابي في مستوى الإفصاح، إلا أن عمر الشركة والقطاع التي تنتمي له الشركة ليس لهما تأثير في مستوى الإفصاح. وأوصت الدراسة الشركات المساهمة العامة الكويتية بزيادة الاهتمام بإنشاء مواقع إلكترونية خاصة بها، وزيادة مستوى الإفصاح على هذه المواقع، كما أوصت الدراسة الجهات الرقابية بجعل الإفصاح الإلكتروني إلزامياً.

ع. دراسة (Tllweh &Mcrull, 2012) بعنوان:

"Voluntry Corporte Socil Responsibility Disclosure: Cse Study of Sudi rbi ".

هدفت هذه الدراسة على التعرف على مستوى الإفصاح للمسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات السعودية المدرجة في سوق الرياض المالي لعام 2008. والتعرف على العلاقة بين مستوى الإفصاح وخصائص هذه الشركات. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدم مؤشر لقياس مدى الإفصاح الكمي والنوعي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، والموارد البشرية، والاجتماعية والبيئية. تم الحصول على المؤشر العام للإفصاح لكل شركة.

وأشارت النتائج إلى أن مستوى الإفصاح في الشركات السعودية منخفض بشكل واضح. ومن جهة أخرى، أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والقطاع الاقتصادي والربحي مع مستوى الإفصاح لجميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية. وفي المقابل أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية

لنوعية الشركة المدققة للحسابات (عالمية أو محلية) والقطاع الخاضع للمراقبة من قبل الدولة (القطاع المنظم).

1- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالآتي:

اعتمدت على التحليل الفعلي للمواقع الإلكترونية فيما يتعلق بعملية الإفصاح للبنود المالية وغير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من خلال تحديد (26) من البنود المالية وغير المالية من خلال إعداد صحيفة بهذه البنود، أما معظم الدراسات السابقة فقد اعتمدت على الاستبانة لقياس متغيراتها.

تعدُّ هذه الدراسة حسب علم الباحثين هي الدراسة الأولى التي أجريت على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، والتي تناولت العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح على المواقع الإلكترونية (الإفصاح الإلكتروني). ولذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة لإضافة موضوع جديد إلى البحث العلمي الفلسطيني، كما تأتي هذه الدراسة بعد صدور نظام الإفصاح المعدل بتاريخ 2012/12/12م، والعمل به اعتبارا من بداية عام 2013م، مما يلقي الضوء على متطلبات هذا النظام الجديد.

تناولت الدراسة جميع الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين دراسة (الحنتولي، 2015) التي تناولت الشركات الصناعية المساهمة العامة فقط.

2- منهجية الدراسة

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي الناتج عن أسلوب تحليل المحتوى في عرض البيانات وتحليل نتائج الدراسة، من خلال البحث في مواقع الشركات والتحليل الكمي لها وتحليل لما في هذه المواقع من إفصاحات متعلقة في هذه الدراسة، حيث تم

عمل قائمة لفحص الإفصاح تشتمل على البنود الواجب الإفصاح عنها، وتكون إجابة كل بند فيها بالعدد واحد الذي يمثل وجود إفصاح، أو العدد صفر الذي يمثل عدم توافر الإفصاح عن ما هو مطلوب.

3- مجتمع وعينة الدراسة

شملت هذه الدراسة جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال عام 2016م، والبالغ عددها (48) شركة، مصنفة ضمن (5) قطاعات رئيسة موزعة كما يوضح جدول رقم (3-1)، وقد ارتأى الباحثان أن يقوما بدراسة جميع الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، لذا ستكون عينة الدراسة شاملة لمجتمعه.

قطاعات الشركات	التكرار	النسبة المئوية
البنوك	7	14.6
التأمين	7	14.6
الاستثمار	9	18.8
الصناعة	13	27.0
الخدمات	12	25.0
المجموع	**48**	**100**

4- مصادر جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين في جمع البيانات :

أولا: المصادر الأولية

تم الاستعانة بالمواقع الإلكترونية للشركات، وجمع البيانات المفصح عنها، و تصنيفها، بمساعدة الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية.

ثانياً: المصادر الثانوية

اعتمدت الدراسة على المصادر المتاحة من الكتب والمقالات والأبحاث والرسائل العلمية الجامعية.

5- خطوات إجراء الدراسة

تم تصنيف الشركات إلى ثلاث مجموعات رئيسة:

1. شركات لديها مواقع إلكترونية وتعرض بياناتها فيها.
2. شركات لديها مواقع إلكترونية ولا تعرض بياناتها فيها.
3. شركات ليس لديها مواقع إلكترونية.

وقسمت الشركات التي تمتلك مواقع إلكترونية وتعرض بياناتها فيها إلى ثلاث مجموعات:

1- شركات تعرض بياناتها وقوائمها كاملة.

2- شركات تعرض أجزاءً من بياناتها وقوائمها أو ملخصات لها.

3-شركات تعرض النتائج النهائية لبياناتها وقوائمها.

6- متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة :

1. حجم الشركة: يمكن أن يقاس حجم الشركة بعدة معايير، مثل عدد الموظفين، القيمة السوقية للشركة، نسبة دوران المبيعات كما يمكن أن يقاس بإجمالي الموجودات، وقد استخدمت هذه الدراسة إجمالي الموجودات لقياس حجم الشركة.
2. ربحية الشركة: يمكن أن تقاس الربحية بعدة طرق منها: العائد على الأصول (RO)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وقد تم أخذ العائد على حقوق الملكية(ROE) كدلالة على الربحية في هذه الدراسة.

3. سيولة الشركة : وقد تم أخذ نسبة التداول (CR) كمقياس على سيولة الشركة في هذه الدراسة.
4. عمر الشركة: يقصد به الفترة الزمنية منذ تاريخ إدراج الشركة في السوق المالي إلى تاريخه.
5. طبيعة نشاط الشركة: وهو القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وقد تم تقسيمه في هذه الدراسة إلى (5) قطاعات رئيسة وهي البنوك والتأمين والاستثمار والصناعة والخدمات.

فان المتغير التابع:

المتغير التابع في هذه الدراسة هو مستوى الإفصاح، حيث تم عمل جدول لفحص الإفصاح يشتمل على (26) بنداً، والجدول (3-2) يوضح ذلك.

7- المعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، فقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- الإحصاء الوصفي (Descriptive Sttistics).

2- أسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Test).

نتائج الدراسة

2 نسبة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية التي تمتلك مواقع إلكترونية

من خلال عينة الدراسة البالغة (48) شركة مساهمة عامة، ومن خلال سوق فلسطين للأوراق المالية، تبين أن عدد الشركات التي تمتلك مواقع إلكترونية (46) شركة، والتي لا تمتلك مواقع إلكترونية شركتان والجدول رقم (4-1) يوضح النتائج.

الجدول رقم (4-1)

توزيع الشركات حسب توفر موقع إلكتروني من عدمه

نوع القطاع	مجموع شركات القطاع	شركات لديها موقع	نسبة الشركات التي لديها موقع	شركات ليس لديها موقع	نسبة الشركات التي ليس لديها موقع	الإجمالي
البنوك	7	7	%100	0	0	%100
التأمين	7	7	%100	0	0	%100
الاستثمار	9	8	%88.89	1	%11.11	%100
الصناعة	13	12	%92.3	1	%7.7	%100
الخدمات	12	12	%100	0	%0	%100
المجموع	**48**	**46**	**%95.8**	**2**	**%4.2**	**%100**

من خلال الجدول (1-4) نلاحظ أن هناك اهتماماً لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بامتلاك مواقع إلكترونية، حيث بلغت نسبة الشركات التي تمتلك مواقع إلكترونية (95.8%) من الشركات الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، بالمقابل فإن الشركات التي لا تمتلك مواقع إلكترونية بلغت نسبتها (4.2%).

وتعد قطاعات البنوك والتامين والخدمات الأكثر امتلاكا للمواقع الإلكترونية بنسبة بلغت (100%)، ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة (92.3 %) من إجمالي شركات هذا القطاع التي لديها مواقع إلكترونية، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة قطاع الاستثمار بنسبة (88.89%).

4-3 مستوى إفصاح الشركات المساهمة العامة الفلسطينية عن معلوماتها على المواقع الإلكترونية

يتكون جدول الإفصاح من(26) بنداً، ولغرض معرفة نسبة إفصاح كل بند من بنود النموذج، تم دراسة الإفصاحات المتاحة على الموقع الإلكتروني لكل شركة، وجدول (4-2) يوضح النسبة المئوية لإفصاح كل بند من البنود المشمولة في الدراسة.

الجدول رقم (4-2)

النسبة المئوية لإفصاح كل بند من البنود المشمولة في الدراسة

رقم البند	العنصر المفصح عنه	مجموع الشركات	عدد الشركات المفصحة	نسبة الشركات المفصحة
1	موقع باللغة العربية	48	44	%91.67
2	موقع باللغة الانجليزية	48	33	%68.75
3	التقرير السنوي 2015	48	33	%68.75
4	تقارير فصلية 2015	48	17	%35.42
5	قائمة المركز المالي2015	48	32	%66.67
6	قائمة الدخل 2015	48	33	%68.75
7	قائمة التدفقات النقدية 2015	48	32	%66.67
8	إيضاحات مالية 2015	48	33	%68.75
9	تقارير سنوية سابقة	48	43	%89.58
10	قائمة المركز المالي سابقة	48	43	%89.58
11	قائمة الدخل سابقة	48	43	%89.58
12	قائمة التدفقات النقدية سابقة	48	43	%89.58
13	إيضاحات مالية سابقة	48	43	%89.58
14	إدارة الشركة	48	44	%91.67
15	مجلس الإدارة	48	45	%93.75
16	كبار المساهمين	48	43	%89.58
17	لمحة تاريخية عن الشركة	48	44	%91.67
18	التطلعات المستقبلية	48	35	%72.92

رقم البند	العنصر المفصح عنه	مجموع الشركات	عدد الشركات المفصحة	نسبة الشركات المفصحة
19	الهيكل التنظيمي	48	19	%39.58
20	لجنة الحوكمة	48	18	%37.50
21	المسؤولية المجتمعية	48	30	%62.50
22	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	48	25	%52.08
23	عدد الموظفين	48	22	%45.83
24	المؤهل العلمي للموظفين	48	13	%27.08
25	أعضاء لجنة التدقيق	48	21	%43.75
26	الوضع التنافسي	48	18	%37.50

يلاحظ من الجدول (2-4) ارتفاع نسبة الشركات المفصحة عن كل من مجلس الإدارة وإدارة الشركة ولمحة تاريخية عن الشركة وموقع باللغة العربية إذ بلغ عدد الشركات المفصحة عن مجلس الإدارة (45) شركة بنسبة بلغت (93.75%) و(44) شركة للبنود الأخرى بنسبة بلغت (91.67%)، وقد يعود السبب في ذلك كمحاولة لجذب المستثمرين من خلال بث الطمأنينة في قلوبهم من خلال اهتمام الشركات بالإفصاح عن مجلس إدارة الشركة وإدارتها.

أما فيما يتعلق بنسبة إفصاح كل شركة، فقد تم احتساب ذلك بقسمة عدد البنود التي أفصحت عنها الشركة في موقعها الإلكتروني على عدد البنود التي يتكون منها نموذج الإفصاح (26 بنداً)، جدول(4-3) يبين النسبة المئوية لإفصاح الشركات عن البنود المشمولة في الدراسة.

الجدول رقم (4-3)

النسبة المئوية لإفصاح الشركات عن البنود المشمولة في الدراسة

م.	الشركة	اجمالي عدد العناصر المدروسة	عدد العناصر المفصح عنها	نسبة العناصر المفصح عنها
1	البنوك	26	23.2	89%
2	التأمين	26	19	73%
3	الاستثمار	26	16	61.50%
4	الصناعة	26	16.3	62.60%
5	الخدمات	26	17.2	66.30%

يلاحظ من الجدول (3-4) بأن البنوك كانت أعلى نسبة إفصاح حيث بلغت 92% يليها شركات التأمين بنسبة 73%.

الجدول رقم (4-4) يوضح النسب المئوية والتكرار لمستوى الإفصاح لدى الشركات المساهمة العامة.

الجدول رقم (4-4)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	N عدد الشركات	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
الإفصاح	48	0	%100	68.0285	25.64974
الحجم (مليون)	48	1	%2785	194.25	454.038
الربحية	48	-68.3	%24.1	0.575	14.9907
السيولة	48	5.31	%91.95	38.0865	22.85245
القطاع	48	1	%5	3.33	1.389
العمر	48	1	%18	10.38	5.917

يلاحظ من الجدول (4-4) أن هناك تفاوتاً واضحاً في جميع متغيرات الدراسة، وهذا واضح من الانحرافات المعيارية للمتغيرات التي تشير إلى وجود تشتت كبير للقيم المختلفة حول المتوسط الحسابي هذا بحد ذاته يزيد من أهمية تحديد المتغيرات التي تفسر الفروقات للمتغير التابع مستوى الإفصاح بين الشركات التي تناولتها الدراسة.

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

تتكون الدراسة من ستة أسئلة وست فرضيات، وللإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها استخدم الباحثان أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

الفرضية الرئيسة (H0):لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (∝≤0.05) للعوامل مجتمعة والمتمثلة بـ(حجم الشركة، وربحية الشركة، وسيولة الشركة، وعمر الشركة، وطبيعة نشاط الشركة) في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية: في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

ومن خلال إثبات الفرضية يمكن الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة:

هل يوجد أثر للعوامل مجتمعة والمتمثلة بـ (حجم الشركة، وربحية الشركة، وسيولة الشركة، وعمر الشركة، وطبيعة نشاط الشركة) في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية: في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية؟

وبعد التحقق من شرط نموذج الانحدار المتعدد خرجت النتائج على النحو الوارد في

الجدول رقم (4-5):نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية وللفرضيات الفرعية

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل R^2 adj	F المحسوبة	F الجدولية	df	المتغيرات المستقلة	قيمة B	Sig.
مستوى الإفصاح	0.494	0.244	0.154	2.717	2.57	5	حجم الشركة	0.016	0.037
					2.57	42	ربحية الشركة	0.287	0.032
					2.57	47	سيولة الشركة	0.288	0.251
					2.57		عمر الشركة	0.863	0.0133
					2.57		طبيعة نشاط الشركة	1.424	0.046

يبين الجدول رقم (4–5) أن F المحسوبة وقيمتها (2.717) أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (2.57)، ونستدل من ذلك أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة معا والمتغير التابع. وأن قيمة مستوى الدلالة (0.037) لحجم الشركة، و(0.032) لربحية الشركة، (0.0133) لعمر الشركة،(0.046) لطبيعة نشاط الشركة أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وأن متغير سيولة الشركة غير دالة عند مستوى دلالة (0.251)، وبناء على ذلك نرفض الفرضية الصفرية الرئيسة ونقبل الفرضية البديلة الرئيسة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (∝≤0.05) للعوامل مجتمعة والمتمثلة بـ(حجم الشركة، وربحية الشركة، وسيولة الشركة، وعمر الشركة، وطبيعة نشاط الشركة) في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية: في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.**

ويوضح الجدول أيضاً أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين المتغيرين، ونستدل على ذلك من خلال قيمة (R=0.494) وهي دلالة على وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين. بالإضافة إلى أن المتغيرات المستقلة معاً (حجم الشركة، وربحية الشركة، وسيولة الشركة، وعمر الشركة، وطبيعة نشاط الشركة) تؤثر ما نسبته (24.4%) على المتغير التابع، وهو مستوى الإفصاح، ويستدل على ذلك من خلال قيمة (R^2=0.244)، وباقي نسبة التأثير تعود لعوامل أخرى.

وبالاعتماد على الجدول رقم(4–5) وللإجابة عن الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (∝≤0.05) لحجم الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، تبين من الجدول رقم (4–5) بأن العلاقة دالة

عند مستوى (0.037) وهذا يدل على وجود علاقة لحجم الشركة (المتغير المستقل) في مستوى الإفصاح (المتغير التابع).

وللإجابة عن الفرضية الفرعية الثانية : والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\propto \leq 0.05$) لربحية الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، حيث بينت نتائج الجدول رقم (4–5) بأن العلاقة دالة عند مستوى (0.032) وهذا يعني وجود علاقة بين ربحية الشركة (المتغير المستقل)، ومستوى الإفصاح (المتغير التابع).

وللإجابة عن الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\propto \leq 0.05$) لسيولة الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وقد لوحظ أن العلاقة غير دالة عند مستوى (0.251) وهذا يفسر عدم وجود علاقة كافية بين السيولة (المتغير المستقل)، ومستوى الإفصاح (المتغير التابع).

وللإجابة عن الفرضية الفرعية الرابعة : والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\propto \leq 0.05$) لعمر الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، فقد أظهر الجدول رقم (4–5) أن العلاقة دالة عند مستوى (0.0133) وهذا يفسر بوجود علاقة لعمر الشركة (المتغير المستقل) ومستوى الإفصاح (المتغير التابع).

وللإجابة عن الفرضية الفرعية الخامسة : والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\propto \leq 0.05$) لطبيعة نشاط الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية في الشركات المساهمة العامة

الفلسطينية، وقد أظهر الجدول رقم (4–5) بوجود علاقة دالة عند مستوى (0.046) وهذا يدل على وجود علاقة لطبيعة نشاط الشركة (المتغير المستقل) ومستوى الإفصاح (المتغير التابع).

مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة

تتفق هذه الدراسة مع دراسة تلالوه (2018)، ودراسة (Sharm,2013)، و(المطيري،2012)، في أن حجم الشركة له أثر في مستوى الإفصاح للشركات على المواقع الإلكترونية. وتتفق مع دراسة (المطيري،2012)، في أن سيولة الشركة ليس لها تأثير في مستوى الإفصاح للشركات على المواقع الإلكترونية.

ولا تتفق الدراسة مع دراسة (الحنتولي،2015) في أن لعمر الشركة أثر في مستوى الإفصاح للشركات على المواقع الإلكترونية.

مناقشة النتائج

1. إن ما نسبته (94.6 %) من الشركات الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لديها موقع إلكتروني على المواقع الإلكترونية (46 من أصل 48)، و(5.4 %) من الشركات ليس لديها موقع إلكتروني (2 من أصل 48)، وقد احتل قطاع البنوك المرتبة الأولى بنسبة بلغت (89%)، و في المرتبة الثانية قطاع التامين بنسبة بلغت (73%) أما قطاعي الخدمات والصناعة، فكانت على التوالي (66.30%) و(62.60%) وقطاع الاستثمار بنسبة(61.50%).
2. تعد بنود مجلس الإدارة، وإدارة الشركة، ولمحة تاريخية عن الشركة، وموقع باللغة العربية أكثر البنود التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة العامة، إذ بلغت نسبة الإفصاح لبند مجلس الإدارة (93.75%) وللبنود الأخرى (91.7%)،

وقد يعود السبب في ذلك لجذب المستثمرين وبث الطمأنينة في قلوبهم من خلال نشر معلومات عن مجلس الإدارة وإدارتها.

3. حققت الشركات مستوى إفصاح ما بين (0–20%) بنسبة بلغت (8.3%).
4. حققت الشركات مستوى إفصاح ما بين (80%–100%) بنسبة بلغت (39.6%).
5. هناك أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل مجتمعة والمتمثلة بـ (حجم الشركة وربحية الشركة وسيولة الشركة وعمر الشركة وطبيعة نشاط الشركة) في مستوى الإفصاح عن المعلومات على المواقع الإلكترونية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وبنسبة تأثير بلغت(24.4%).
6. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات على المواقع الإلكترونية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، ويعزو الباحثان هذا الأثر إلى توافر الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية لدى الشركات الكبيرة مقارنة مع الشركات الأقل حجما، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة إنتاج المعلومات لديها.
7. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات على المواقع الإلكترونية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، هذا الأثر له ما يبرره منطقيا وإن كان لم يثبت في العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فالشركات ذات الأرباح العالية لديها الحافز إلى المزيد من التوسع في الإفصاح بصورة أكبر من الشركات الخاسرة، وذلك لإثبات تميزها عن الشركات المنافسة الأخرى، ولجذب المستثمرين إليها مما يؤدي إلى تعزيز قيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية.

8. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لطبيعة نشاط الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات على المواقع الإلكترونية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وتعني هذه النتيجة أن مستوى الإفصاح عن المعلومات تزيد في قطاع البنوك مقارنة مع القطاعات الأخرى، ويعتقد الباحثان أن الحافز لدى قطاع البنوك أكبر من الشركات التي تنتمي إلى القطاعات الأخرى، وذلك نظرا لكبر العدد في هذا القطاع، وكبر حجم هذه الشركات، وارتفاع متوسط الربحية فيها نسبيا عندما تتم مقارنتها مع القطاعات الأخرى.
9. إن مستوى الإفصاح عن المعلومات على المواقع الإلكترونية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية لا يتأثر بسيولة الشركة أو عمرها.
10. إن قيمة معامل التحديد R^2 (24.4%) ارتفعت بشكل ملحوظ عندما تم أخذ جميع المتغيرات المستقلة معا.

التوصيات

1. العمل على تطوير المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية، واستخدام أحدث ما تتيحه التكنولوجيا لهذه الشركات. بوجود موقع إلكتروني لكل شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، والإفصاح داخل الموقع الإلكتروني عن البيانات المالية.
2. التركيز على أهمية الإفصاح الإلكتروني للشركات العامة الفلسطينية؛ لكونه عاملاً أساسياً في تزويد الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة بالبيانات اللازمة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة.
3. العمل على إصدار معيار محاسبي فلسطيني ينظم آلية الإفصاح الإلكتروني، ويضع القواعد، والإرشادات الخاصة به.

4. العمل على تشجيع الشركات ذات الإفصاح المالي المرتفع من قبل المسؤولين ورجال الأعمال.
5. تأكيد القائمين على هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ورجال الأعمال وصانعي القرار.
6. الحاجة أن تتعامل الشركات بشفافية عالية حيث أن نسبة الإفصاح تؤثر وتتأثر بالتعامل مع الشركات، وهذا يؤدي إلى مصداقية مرتفعة بين المستثمرين، وأيضاً يؤدي الي تشجيع الاستثمار في هذه الشركات.

المراجع العربية

1. المطيري، غزأي(2012). العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن – عمان.
2. البوجي، سليم محمود سليم(2015). مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين –غزة.
3. تلالوة، محمد(2018). العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح على عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة المحاسبة و التدقيق و الحوكمة، المجلد 3، العدد 1.
4. توفيق، محمد شريف (2005). الآلي والمواقع الإلكترونية في تنفيذ المهام المحاسبية، شركة الأسكاة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.
5. جابر، فايقة محمد (2005). الاختلافات النسبية في درجة الإفصاح الاختياري بين الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر – الإسكندرية.
6. الجعبري، مجدي أحمد(2014). الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية: دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك – كوبنهاجن.
7. حنان، رضوان حلوة(2009). النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان– الأردن.
8. الحنتولي، فهمي(2015). تحليل مواقع الإفصاح الإلكتروني وأثرها على القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن–الزرقاء.

9. رشيد، ناظم حسني(2011). دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على المواقع الإلكترونية في بيئة التجارة الإلكترونية، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد لم يتم ذكره، العدد 23.
10. عبابنه، بلال محمد. (2013). العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنيةٌ المتعاملة طبقاً للشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن– اربد.
11. عبد الجليل وأبو نصار (2014). العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري للتقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.
12. قنطقجي، سامر(2012). لغة الإفصاح المالي والمحاسبي، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماة – سوريا.
13. متولي، طلعت عبد العظيم(2007). نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، المجلد 1، العدد 1.
14. محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح (2013). دراسة تحليلية لقياس أثر خصائص المنشأة على جودة الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، المجلد لم يتم ذكره، العدد 1.
15. محمود، بكر و مهدي، نضال(2010). دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد 5، العدد 11.
16. مطر، محمد و السويطي، موسى(2012). التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان– الأردن.
17. والي، محمد زيدان إبراهيم(2013). دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تخفيض المخاطر في ظل ظروف عدم التأكد لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية، **مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد 17 ، العدد 3.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Mryni, Mjeed (2014). Testing the Requirements vilbility for Disclosure nd Trnsprency in Finncil Reporting for Corporte Governnce in Emerging Mrket Economies: *The Cse of Irqi Listed Firm, Direst dministrtive Sciences*, Volume41, NO.1

2- Shrm, Nrendr (2013). *Web-bsed disclosures nd their determinnts: evidence from listed commercil bnks in Nepl, Mster in Business nd Economics*, Elizbeth city stte university, US - north Crolin

3- Tllwe, Mohmmd hmd nd Mcrull , Fernndo Llen(2012). Voluntry Corporte Socil Responsibility Disclosure: Cse Study of Sudi rbi, *Jordan Journl of Business dministrtion*, Volume 8, NO.